

دليل الأطر الإحصائية



جميع الحقوق محفوظة © مركز الإحصاء والتنافسية

حكومة عجمان - الإمارات العربية المتحدة @ 2021

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب من قبل أي شخص أو شركة أو جهة بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات واسترجاعها دون الحصول على موافقة مسبقة صادرة من مركز عجمان للإحصاء والتنافسية،

حكومة عجمان، دولة الإمارات العربية المتحدة.

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي:

مركز عجمان للإحصاء والتنافسية - حكومة عجمان

دليل الأطر الإحصائية

رقم الإصدار 1 - سبتمبر 2021

للتواصل وطلب البيانات الإحصائية يرجى التواصل:

مركز عجمان للإحصاء والتنافسية

البريد الإلكتروني: info.scc@ajman.ae

رقم الهاتف: +971 6 701 6770

الموقع الإلكتروني: scc.ajman.ae

ص.ب: 6556، عجمان - دولة الإمارات العربية المتحدة

    @sccajman

التعريف بمركز عجمان للإحصاء والتنافسية

تم إنشاء "مركز عجمان للإحصاء والتنافسية" استناداً للمرسوم الأميري رقم (28) لسنة 2017 .

ويعتبر المركز هو الجهة المختصة محلياً في إمارة عجمان والمصدر الرئيسي والمرجع الوحيد فيها في الشؤون الإحصائية و التنافسية المنصوص عليها في هذا المرسوم. يهدف المركز إلى تحقيق الغايات التالية:

1. تنظيم وتطوير العمل الإحصائي بما يحقق مصالح الدولة والإمارة.
2. بناء نظام إحصائي محلي متكامل.
3. رفع القدرة التنافسية للإمارة في مختلف القطاعات.
4. المساهمة في تعزيز مكانة الإمارة في تقارير التنافسية المحلية والعالمية.
5. دعم منظومة إتخاذ القرار في الحكومة ببيانات ومعلومات دقيقة وحديثة.

الرؤية



بالمعرفة نعزز مستقبل عجمان.

الرسالة



الإرتقاء بالعمل الإحصائي والتنافسي من خلال تطبيق أفضل الممارسات بإتباع المنهجيات العلمية الإحصائية والمعايير الموصى بها دولياً لتلبي إحتياجات مستخدمي البيانات ومنتخذي القرار في الإمارة.

القيم



الجودة / الحيادية / الإحترافية / الموثوقية / الإبداع والابتكار / السرية / الشفافية

دليل الأطر الإحصائية

المحتويات

6.....	الفصل الأول
6.....	المقدمة
6.....	1.1 أهداف الدليل:
6.....	2.1 أهمية الدليل:
6.....	3.1 نطاق الدليل:
7.....	4.1 مفاهيم أساسية
11.....	الفصل الثاني
11.....	سجل المباني والوحدات السكنية والأسر
11.....	1.2 أهداف سجل المباني والوحدات السكنية والأسر:
11.....	2.2 مصادر بيانات السجل:
12.....	3.2 آلية تحديث سجل المباني والوحدات السكنية والأسر:
12.....	4.2 سجل المباني:
12.....	1.4.2 المبني:
12.....	2.4.2 استخدام المبني:
13.....	3.4.2 صفة إشغال المبني:
14.....	4.4.2 نوع المبني:
14.....	5.2 سجل الوحدات السكنية
14.....	1.5.2 استخدام الوحدة السكنية:
15.....	2.5.2 عدد غرف الغرف بالوحدة السكنية:
15.....	3.5.2 نوع الحيازة للوحدة السكنية:
15.....	6.2 خصائص المباني والمساكن:
20.....	7.2 قواعد المطابقة بين نوع المبني ونوع الوحدة السكنية:
20.....	8.2 قواعد المطابقة بين نوع الوحدة وموقع الوحدة السكنية من المبني
21.....	9.2 سجل الأسر

21	1.9.2 خصائص الأسرة
22	2.9.2 أنواع الأسر:
24	10.2 المراجعة الميدانية والإلكترونية
24	1.10.2 أساليب عملية المراجعة الميدانية والإلكترونية:
25	11.2 حصر الوحدات السكنية والأسر على مستوى المبني:
26	12.2 مخرجات سجل المباني والوحدات السكنية والأسر:
27	الفصل الثالث
27	سجل المنشآت الاقتصادية
27	1.3 أهداف سجل المنشآت الاقتصادية:
27	2.3 مصادر بيانات السجل:
28	3.3 جهات التراخيص في إمارة عجمان:
29	4.3 أدلة التصنيف المستخدمة في سجل المنشآت الاقتصادية
29	5.3 الشمول
29	6.3 آلية تحديث سجل المنشآت الاقتصادية:
30	7.3 قواعد مراجعة سجل المنشآت الاقتصادية
30	8.3 مخرجات سجل المنشآت الاقتصادية:
31	9.3 أهم الطرق لعرض المخرجات ونشرها
33	المراجع

الفصل الأول

المقدمة

يسر مركز عجمان للإحصاء والتنافسية أن يقدم دليل الأطر الإحصائية وذلك في إطار جهود المركز لوضع سلسلة من المنهجيات وأدلة للتعريف بنظام سير الأعمال في مركز عجمان للإحصاء والتنافسية، وذلك ضمن معايير محددة من الجودة.

يهدف هذا الدليل إلى توفير منهج واضح وشامل للمهتمين بالعمل الإحصائي عن السجلات والأطر المستخدمة في العمل الإحصائي في إمارة عجمان حيث يقوم مركز الإحصاء في عجمان بإعداد الكثير من الأدلة والمنهجيات لكي تساعدكم في الوصول إلى أفضل مستويات الجودة والموثوقية للبيانات الإحصائية. ويأتي إعداد دليل الأطر الإحصائية والذي يتضمن دليل سجل المباني والوحدات السكنية والأسر والمنشآت الاقتصادية، حيث يحتوي هذا الدليل على العديد من التعاريف والمصطلحات المستخدمة في المسوح الإحصائية ويشمل أيضاً مخرجات هذه الأطر، ويتضمن الدليل الفصول التالية:

الفصل الأول: المنهجية

الفصل الثاني: سجل المباني والوحدات السكنية والأسر.

الفصل الثالث: سجل المنشآت الاقتصادية.

1.1 أهداف الدليل:

- توفير المصادر المجمعّة المختصة بالأطر الإحصائية بجميع المنهجيات المتبعة في مركز عجمان للإحصاء والتنافسية .
- التعرف على أهم مصادر الأطر الإحصائية.
- توفير منهج واضح وشامل للمهتمين بالعمل الإحصائي .

2.1 أهمية الدليل:

- يعتبر الدليل منهجاً للاستدلال به والرجوع إليه في تحديد الأطر الإحصائية وقياس جودة البيانات من هذا المسح.

3.1 نطاق الدليل:

يعتبر مركز عجمان للإحصاء والتنافسية المرجع الأول للإحصاءات الرسمية في إمارة عجمان ومن المهام المنوط بها المركز تعزيز المعرفة الإحصائية لدى أفراد المجتمع وانطلاقاً من هذا الدور يأتي دليل الأطر

الإحصائية لرفع النضج الإحصائي لدى أفراد المجتمع وليكون المرجع لجميع إدارات وأقسام الجهات الحكومية والمهتمين بالبيانات الإحصائية

4.1 مفاهيم أساسية¹

إن عملية وضع المفاهيم والمصطلحات من شأنها توحيد اللغة المستخدمة في العمل الإحصائي بشكل عام والمسوح الإحصائية بشكل خاص حيث تم الاعتماد في وضع المفاهيم والمصطلحات على المفاهيم المعتمدة محلياً ودولياً، فيما يلي المفاهيم الأساسية التي تم استخدامها:

- المدينة: هي المستوى الأول من التقسيمات الإدارية بالإمارة وهي عبارة عن وحدة جغرافية محددة المعالم يعيش فيها عدد كبير من السكان.
- القطاع: هو عبارة عن مساحة جغرافية محددة المعالم على الطبيعة والخرائط، ويفصل بين هذه القطاعات بعضها عن بعض شوارع رئيسية تحدد مكوناتها كما وتحمل هذه القطاعات أسماء محددة وتختلف مكونات القطاعات من مكان لآخر.
- الحي: هو جزء من القطاع عبارة عن مساحة جغرافية محددة المعالم على الطبيعة والخرائط، ويضم عدداً من المباني التي تستخدم وحداتها للسكن أو للعمل أو لكليهما، ويفصل بين مكونات كل حي وآخر شوارع رئيسية تحدد مكوناته.
- منطقة العد: وهي أصغر تقسيم إحصائي استحدث لأغراض التعداد العام للسكان وله حدود واضحة على الطبيعة وعلى الخرائط ويضم مبنى أو عدداً من المباني تحتوي على مساكن أو منشآت أو كليهما، وتحمل كل منطقة رقماً خاصاً بها.
- رقم قطعة الأرض: من الأدلة التعريفية التي وضعتها بلدية عجمان لتساعدهم في معرفة قطعة الأرض وهو رقم مميز لا يتكرر على مستوى المنطقة التخطيطية، ويتألف من تسعة أرقام.
- المبنى: يشير إلى كل مبنى مستقل عن المباني المحيطة به، ويجب أن يكون مثبتاً بشكل دائم أو مؤقت على الأرض، ويتكون من غرفة واحدة أو أكثر، ويتطلب المبنى أن يكون له أساسات وجدران.
- الوحدات السكنية: هي الوحدات الخاصة المشغولة أو المعدة للسكن من قبل عائلة أو أسرة جماعية، وهي مبنى أو جزء من مبنى معد في الأصل لسكن أسرة واحدة، وله باب أو مدخل مستقل أو أكثر من مدخل يؤدي إلى الطريق أو الممر العام دون المرور في وحدة سكنية أخرى.

¹ - دليل المعايير الوطنية للبيانات الإحصائية- المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

2- مركز عجمان للإحصاء والتنافسية - معجم المصطلحات(2020)

- قصر: هو مبنى معد في الأصل لتسكنه أسرة واحدة، وقد يكون أعداً للعمل كقصر الرئاسة والديوان الأميري، ومشيد على مساحة واسعة، ويشبه في تصميمه الفيلا ويمتاز القصر بكبر المساحة المبنية، وكثرة الغرف وارتفاع جدرانه، وسعة حديقته، ويضم سور القصر عدداً من المباني المستقلة كسكن أولاد الأسرة، وسكن العاملين فيه.
- فيلا: هي مبنى مستقل مشيد في الأصل لغرض السكن ولو كان وقت الحصر مستخدماً لأغراض أخرى أو كان خالياً يتألف من طابق أو أكثر، وفي هذه الحالة تتصل طوابقه بسلم داخلي . يحيط بالفيلا عادة سور خارجي يضم الهيكل الأصلي والمساحة المحيطة به، والتي تكون في الغالب حديقة، ويضم أيضاً ما قد يجاور هذا الهيكل من توابع تستخدمها الأسرة القاطنة في الفيلا .
- الشقة: هي وحدة سكنية تمثل جزء من مبنى يتألف من غرفة أو أكثر مع أو بدون المرافق الخاصة (حمام ، مطبخ) ويغلق عليها جميعاً باب خارجي (أو أكثر) .
- مبنى من طابق واحد: هو مبنى مكون من طابق واحد، سواء أكانت وحداته سكنية أم غير سكنية وتكون المادة السائدة في بنائه عادة الطابوق أو الهيكل الخرساني أو الجدران الجاهزة وفي حالة إعداده للسكن يكون نوع وحداته السكنية هو شقة أو غرفة مستقلة، إذا كان فيه أكثر من وحدة سكنية واحدة، أما إذا كان المبنى عبارة عن وحدة سكنية واحدة فيكون نوع الوحدة السكنية مبنى من طابق.
- مبنى من طابقين: هو مبنى مكون من طابقين، ولا يوجد اتصال بينهما بسلم داخلي كسلم الفيلا، ويستخدم للسكن أو للعمل أو لكليهما، ويحوي عدداً من الوحدات السكنية أو غير السكنية، ووحداته السكنية هي الشقق أو الغرف المستقلة.
- مبنى متعدد الطوابق: هو مبنى مكون من ثلاثة طوابق أو أكثر بما فيها الطابق الأرضي الذي قد يكون سكناً أو مخازن أو دكاكين... إلخ وتكون المادة السائدة في بنائه هي الخرسانة المسلحة، وقد يستخدم هذا المبنى للسكن أو العمل أو لكليهما ويعتبر الميزانين طابقاً، إذا كان منفصلاً عن الطابق الأرضي وله باب يؤدي إلى سلم العمارة.
- مبنى منشأة/منشآت: هو مبنى مصمم هندسياً ومعمارياً بشكل يلائم نشاط المنشأة التي تشغله (أو سوف تشغله) وعلى نحو يلبي متطلباتها التشغيلية وتصنف معظم مباني الإدارات الحكومية والمدارس والمساجد وغيرها من المنشآت الاقتصادية والخدماتية الأخرى ضمن هذا النوع من المباني.

- بيت عربي: هو مبنى مستقل يتألف من طابق أو أكثر مُقام في الأصل لغرض السكن ولو كان وقت العد مستخدماً لأغراض أخرى أو كان خالياً ويتألف البيت العربي من غرف متلاصقة أو متجاورة تطل مداخلها على فناء (حوش) غير مسقوف ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من المسكن ويتواجد أمامها عادة ليوان كما يتواجد فيه مجلس له بوابة تطل على الطريق العام ويحيط بالبيت العربي غالباً سور خارجي يضم كافة مكوناته.
- جزء من بيت عربي: هو عبارة عن جزء من البيت العربي حيث يقع في محيطها ويتألف من غرفة أو أكثر مع مرافق خاصة به وقد يكون خالياً أو مستخدماً للسكن إما لأسرة مستقلة أو لجزء من الأسرة القاطنة سواء كانوا من العمالة المنزلية أو كانوا أفراداً غير متزوجين من هذه الأسرة ويشتركون معها في ترتيبات المعيشة.
- غرفة مستقلة: هي مكان مساحته 4 أمتار مربعة أو أكثر، محاط بجدران وله سقف ، ويستخدم لأغراض النوم أو الجلوس أو الطعام أو المعيشة أو الدراسة أو الخدم . وعليه فتتقسم الغرف من حيث التصميم الهندسي للمسكن إلى(:غرف نوم _ وغرف أخرى).
- مسكن جماعي: مكان يخص سكن مجموعة من الأفراد لا تربطهم صلة قرابة وإنما يربطهم التواجد في هذا المكان الذي له في الغالب مرافق مشتركة وترتيبات معيشية خاصة.
- شيرة: هي مبنى من أهم ملامحه أن سقفه من الصاج الشينكو أو الالومينيوم أو الأسبستوس على شكل مثلث، وفيه مرافق خاصة به (مطبخ، حمامات)، وغالباً ما يكون هذا الشكل في المناطق الصناعية ومناطق التجمعات العمالية، وتستخدم للسكن أو للعمل أو لكليهما.
- عشة /صندقة: غالباً ما تكون هذه الأشكال من المباني الهامشية مقامة بشكل مؤقت والمادة السائدة في بنائها هي الخشب أو الصفيح أو الطابوق.
- كرفان: هو مبنى مسبق التجهيز مثبت بصفة مؤقتة أو دائمة، وتكون المادة السائدة في بنائه هي الخشب، ويستخدم للسكن أو العمل، ويعتبر وحدة سكنية واحدة إذا كان مستخدماً للسكن.
- مسكن عام: هي أماكن مخصصة للإقامة الجماعية لمجموعة من الأفراد تجمعهم أحوال واحدة أو ظروف متشابهة أو أهداف مشتركة، وتصنف المساكن العامة في مجموعتين:

- مساكن جماعية: مكان يخص سكن مجموعة من الأفراد لا تربطهم صلة قرابة وإنما يربطهم التواجد في هذا المكان الذي له في الغالب مرافق مشتركة وترتيبات معيشية خاصة. ومن أمثلتها معسكرات العمال والسكن الداخلي.
- منشآت سكنية: ويدخل في هذه المجموعة الفنادق والشقق الفندقية ودور الأيتام ودور المسنين والسجون والإصلاحات. ويعتبر المسكن العام بمثابة مبنى واحد مهما تعددت الهياكل المعمارية التي يتألف منها، ما لم يكن داخل هذا المبنى أو في حرمه أو ضمن السور المحيط به منشآت مستقلة، ولو كانت تقدم خدماتها للقاطنين فيه.
- المنشأة: مؤسسة أو جزء من مؤسسة لها موقع واحد أو نشاط إنتاجي واحد (غير ثانوي) والتي يساهم فيها نشاط إنتاجي رئيسي بمعظم القيم المضافة.
- الاسم التجاري للمنشأة: هو الاسم المسجلة به المنشأة في السجل التجاري ورخصة دائرة التنمية الاقتصادية وغيرها من جهات الترخيص كالمناطق الحرة أو الاسم المتعارف عليه للمنشأة ويكون عادة مكتوباً على واجهتها، وإذا لم يكن للمنشأة اسم تجاري يسجل النشاط مصحوباً باسم الحائز.
- جهة الترخيص: يقصد بجهة الترخيص هي الجهة أو السلطة المانحة التي ترخص أو/و تصرح إلى شخص طبيعي أو اعتباري بمزاولة نشاط معين بعد أن تستوفي جميع الشروط.
- رقم الرخصة: هو رقم تعريفي فريد للمنشأة كما هو مسجل في الدوائر الاقتصادية، والاتحادية، والمحلية أو في السجل الاقتصادي.
- النشاط الاقتصادي: يعرف النشاط الاقتصادي بأنه العمل الذي تمارسه المنشأة لإنتاج سلعة أو خدمة تباع أو تقدم للآخرين سواء كانوا منشآت أخرى أو للاستهلاك العائلي، وسواء كانت السلع للاستهلاك النهائي أو للتكوين الرأسمالي أو وسيطة لإنتاج سلعة أخرى أو خدمة أخرى.

الفصل الثاني

سجل المباني والوحدات السكنية والأسر

إن لعملية ترتيب وتنظيم البيانات دور كبير في تسهيل الوصول للبيانات وتنسيقها والذي ينعكس بشكل واضح في جودة العمل الإحصائي وعادة ما يتم ترتيب البيانات في شكل سجلات والذي يعرف بأنه عملية تجميع وتنظم للبيانات على مستوى الوحدة بطريقة تمكن من تحديثها، وقد تحتوي وحدات السجل على بيانات الأفراد والأسر والعناوين والمباني والمنشآت ومناطق الأراضي .. وغيرها. وتحتوي بيانات الوحدات على الحقائق أو الأحداث والتي يتم تحديثها بقواعد منتظمة، وتتم عمليات التحديث تبعاً للمعلومات المحددة لأغراض إنشاء السجل وقد تشمل عمليات التحديث التصحيح أو الإضافة.

يعتبر السجل شامل لكل أنواع المباني والوحدات السكنية والأسر في إمارة عجمان ومن خصائص السجل أنه يساهم في تحديد الظروف المعيشية التي يعيش فيها الأفراد والأسر حسب نوع المسكن والمبنى واستخدام الوحدات السكنية والتزام الأسري وعدد الغرف.

1.2 أهداف سجل المباني والوحدات السكنية والأسر:

- تطوير قاعدة بيانات المباني والوحدات السكنية والأسر من خلال الاعتماد على المسوح الميدانية والإلكترونية .
- توفير إطار سليم وحديث لسحب عينات المسوح
- التعريف بمكونات سجل المباني والوحدات السكنية والأسر.

2.2 مصادر بيانات السجل:

تتكون مصادر بيانات السجل من جميع الجهات الإتحادية والمحلية التي لها علاقة بالمسكن كموقعه واتصاله بشبكة الصرف الصحي والكهرباء والماء، أدناه مصادر توفير بيانات سجل المباني والوحدات السكنية والأسر:

- دائرة البلدية والتخطيط.
- دائرة الأراضي والتنظيم العقاري.
- شركة عجمان للصرف الصحي.
- الاتحاد للكهرباء والماء.
- مركز عجمان للإحصاء والتنافسية - منصة العد الذاتي.

3.2 آلية تحديث سجل المباني والوحدات السكنية والأسر:

- إستلام البيانات السجلية من دائرة البلدية والتخطيط بعجمان شهرياً (شهادات انجاز المباني، العقود الإيجارية السكنية، العقود الإيجارية التجارية).
- دمج البيانات السجلية شهرياً مع قاعدة البيانات لتحديثها وإلغاء التكرار.
- تدقيق البيانات السجلية والتأكد من تكاملها ودقتها.
- تدقيق بيانات منصة العد الذاتي للتأكد من تكاملها ومطابقتها للبيانات السجلية.
- تحديث بيانات منصة العد الذاتي لتصحيح الأرقام الغير منطقية والناقصة.

4.2 سجل المباني:

يحتوي سجل المباني على عدد من البنود لوصف المباني من حيث نوعها واستخدامها وغيرها وذلك لتنظيم العمل الإحصائي والمسوح المختصة بالسكان، كما موضح أدناه:

1.4.2 المبنى:

تصنف المباني إلى ثمانية أنواع رئيسية في إمارة عجمان ويعتبر كل مبنى مستقل عن المباني المحيطة به، ويجب أن يكون مثبتاً بشكل دائم أو مؤقت على الأرض، ويتكون من غرفة واحدة أو أكثر، ويتطلب المبنى أن يكون له أساسات وجدران، حيث يتم استخدام المباني من قبل الأشخاص للسكن أو العمل.

2.4.2 استخدام المبنى:

تستخدم المباني لأغراض عديدة ويقصد بها الاستخدام الفعلي لكامل وحدات المبنى خلال فترة الإسناد الزمني وليس بالضرورة أن يكون الاستخدام بحسب الغرض من إنشاء المبنى حيث تستخدم في غالب الأوقات للأغراض التالية:

- 1- مبنى بغض السكن ويكون هذا المبنى محدد بشكل فردي، ويتكون من غرف، بالإضافة إلى مرافق مساعدة .
- 2- المبنى التجاري والذي يستخدم في العمليات والأنشطة التجارية تشكل ممتلكات تجارية، سواء كانت مجرد أرض خالية أو تم تحسينها مع المباني والمرافق الأخرى، فهو أي هيكل يتم فيه تشغيل غرض تجاري. ويشمل ذلك الاستخدامات المباشرة، حيث تجري الشركة أعمالاً خارج المبنى نفسه، والاستخدامات غير المباشرة ، حيث يكون المبنى نفسه هو النشاط التجاري.
- 3- سكني وتجاري: الاستخدام بغرض السكن والعمل معاً فيكون المبنى سكني وتجاري.
- 4- الاستخدام للأغراض الحكومية حيث يكون المبنى مملوك امتلاكاً قانونياً من الحكومة.

3.4.2 صفة إشغال المبني:

إن الغرض الذي يستخدم من أجله المبني اثناء الفترة الزمنية ويتكون من عدة صفات لإشغاله يسمى بصفة إشغال المبني كما يوضح الشكل رقم (1.2).

شكل رقم (1.2) صفة إشغال المبني

• يستخدم للسكن ولا يوجد به أي نشاط اقتصادي.	مبنى للسكن
• مبنى معد للعمل ولا يستخدم للسكن وعادةً ما يكون تصميمه يتناسب مع المتطلبات التشغيلية التي أعد من أجلها.	مبنى للعمل
• يُستخدم للسكن والعمل معاً.	مبنى للسكن والعمل
• مبنى لم يستطيع الباحث تحديد صفة إشغاله خلال فترة العد وتم زيارته ثلاث مرات بأوقات مختلفة.	مبنى مغلق
• يعتبر مبنى لا يقطنه أحد وقت عملية العد لعدة أسباب منها أنه معروض للإيجار أو للبيع أو تم الانتهاء من إنشائه حديثاً أو لأي سبب آخر.	مبنى خالي
• يكون تحت التشييد أو التشطيب بوقت العد، أي غير مكتمل أو غير صالح للاستخدام، إذ يحتوي على الأعمدة فقط بدون سقف ولا يعتبر في هذه الحالة مبنى. ويبقى المبنى قيد الإنشاء طالما لم يصبح جاهزاً تماماً للاستخدام سواء من الناحية الإنشائية أو من جهة اتصاله بالمرافق الأساسية كالماء والكهرباء.	مبنى قيد الإنشاء
• مبنى تم إخلائه والمعد للهدم لهالكه أو صدور أوامر بهدمه أو لأي سبب آخر.	مبنى قيد الهدم

4.4.2 نوع المبنى:

إن كل مشيد مستقل قائم بذاته يعتبر مبنى، سواء كان قائماً بصورة دائمة أو مؤقتة، ولا يشترط في تكوينه مادة معينة من مواد البناء، ويستخدم إما للسكن أو للعمل أو لكليهما وصنفت أنواع المباني إلى ثمانية أنواع رئيسية مثل قصر، فيلا، بيت عربي، مسكن عام، مبنى من طابق واحد، مبنى من طابقين، مبنى متعدد الطوابق، مبنى منشأة/منشآت.

5.2 سجل الوحدات السكنية

هذا السجل يوصف الوحدات السكنية والتي قد تكون مبنى كامل أو جزء من مبنى ويتم تحديد نوعها حسب الشكل أو الإشغال، أدناه البيانات التعريفية لوصف الوحدة السكنية:

1.5.2 استخدام الوحدة السكنية:

يقصد باستخدام الوحدة السكنية الغرض الحالي من إشغال الوحدة السكنية، وليس بالضرورة أن يكون الغرض الذي أنشئت من أجله الوحدة السكنية، وقد يقع استخدام الوحدة ضمن النطاق الخاص أو النطاق السكني العام أو نطاق العمل وغيرها، ولذلك تم تصنيف استخدام الوحدة السكنية إلى عدة تصنيفات كما يوضح الشكل رقم (2.2).

شكل رقم (2.2) تصنيف استخدام الوحدة السكنية



2.5.2 عدد غرف الغرف بالوحدة السكنية:

- عدد غرف النوم: عدد الغرف المصممة خصيصاً للنوم في الوحدة السكنية.
- عدد الغرف الأخرى: عدد الغرف الأخرى غير المصممة للنوم منها الصالة وغرفة المعيشة.
- إجمالي عدد الغرف: هو مجموع الغرف الموجودة في السكن من غرف نوم وغرف معيشة وغيرها.

3.5.2 نوع الحيازة للوحدة السكنية:

إن الطريقة التي يتم بها إشغال الوحدة السكنية تعرف بنوع الحيازة للوحدة السكنية، وفيما يلي أنواع الحيازة المختلفة:

- 1- ملك: إذا كانت الوحدة ملكاً للأسرة أو أحد أفرادها ويدخل ضمن هذا النوع البيوت العربية والفلل الحكومية التي تم تملكها للمواطنين إذا كان مالكيها هو المقيم بها وكذلك الشقق التي تم بيعها للأفراد (تملك حر)، كما يعتبر المسكن ملكاً للحائز إذا كان مرهوناً أو تم شراؤه بالتقسيط ولم يسدد كامل الأقساط.
- 2- إيجار عادي: إذا كانت الوحدة غير مفروشة وكان الحائز مستأجراً لها مباشرة من المالك أو وكيله، ويمكن تعريف الإيجار وهو مبلغ نقدي بصيغة شهرية أو سنوية أو يومية مقابل الإشغال المفروش للسكن.
- 3- إيجار مفروش: إذا كانت الوحدة مفروشة وكان الحائز مستأجراً لها مباشرة من المالك أو وكيله.
- 4- مقابل العمل: إذا كانت جهة العمل هي التي قامت بتوفير السكن للحائز سواء كان المسكن ملكاً لتلك الجهة أو مستأجراً من قبلها بشرط أن يكون عقد الإيجار باسم تلك الجهة وليس باسم الساكن وإلا تم تصنيف نوع الحيازة (إيجار / إيجار مفروش).
- 5- أخرى: في حالة وجود نوع لم يذكر أعلاه كالهبة، المساعدة، أو المؤجرة من قبل شخص آخر من الأقارب أو غيرهم أو أية حالات أخرى.

6.2 خصائص المباني والمسكن:

يوضح الجدول رقم (1.2) خصائص المباني والمسكن وهي تشمل مجموعة من البيانات التعريفية مثل رقم المبنى، نوع المبنى، استخدام المبنى، عنوان السكن ويشمل المبنى والمسكن، نوع الوحدة واستخدامها... وغيرها، وذلك لإمكانية ربط جميع المعلومات ببعضها البعض.

جدول رقم (1.2) خصائص المباني والمسكن

رقم المبنى	
التعريف / الوصف	رقم تعريفي للمبنى الذي يقيم فيه الفرد بصفة معتادة كما هو مسجل في السجلات الإدارية.
الشمول (الإطار)	جميع المباني
التصنيفات	لا يوجد
المتطلبات المحددة	لا يوجد
نطاق القياس	لا يوجد
إجراءات المعالجة	الاتساق في تصنيف بيانات الامارة
نوع المبنى	
التعريف / الوصف	المبنى هو كل مشيد مستقل قائم بذاته، سواء أكان قائماً بصورة دائمة أو مؤقتة، ولا يشترط في تكوينه مادة معينة من مواد البناء فقد تكون هيكلًا خرسانيًا أو طابوقاً أو خشبياً أو طيناً أو صفيحاً أو قماشاً أو أي مادة أخرى، ويستخدم إما للسكن أو للعمل أو لكليهما.
الشمول (الإطار)	جميع المباني
التصنيفات	1. المبنى السكني 1.1 المباني السكنية التي تضم مكان سكن منفرد 2.1 المباني السكنية التي تضم أماكن السكن المتعددة 3.1 المباني المخصصة لنزلاء المؤسسات وأنواع السكن الجماعي الأخرى 4.1 المباني السكنية الأخرى 2. المباني غير السكنية
المتطلبات المحددة	المبنى السكني
نطاق القياس	الهدف الأساسي من جمع البيان هو تحديد أماكن السكن لكافة الأفراد المقيمين داخل الدولة
إجراءات المعالجة	يتم استبعاد المباني غير المخصصة لتواجد الأفراد وإقامتهم فيها أو للعمل فيها مثل مباني الكهرباء
استخدام المبنى	
التعريف / الوصف	الاستخدام الفعلي لكامل وحدات المبنى خلال فترة الاسناد الزمني وليس بالضرورة ان يكون الاستخدام بحسب الغرض من انشاء المبنى ولكن ما هو مبين في السجلات الإدارية
الشمول (الإطار)	جميع المباني
التصنيفات	1. سكني 2. تجاري 3. سكني وتجاري 4. حكومي 5. أخرى (حدد)
المتطلبات المحددة	يتم تحديد استخدام المبنى بحسب استخدام جميع الوحدات التابعة له
نطاق القياس	الربط بين نوع المبنى استخدام المبنى وربطه مع نوع الوحدة واستخدامها
إجراءات المعالجة	يتم تحديد استخدام المبنى بحسب استخدام جميع الوحدات التابعة له، فإذا كانت جميع الوحدات مستخدمة للسكن يكون استخدام المبنى سكني ويتم تأكيد تصنيف المباني حسب الإمارة

تابع ،،، جدول رقم (1.2) خصائص المباني والمسكن

عنوان السكن (يشمل المبنى والمسكن والإحداثيات)	
التعريف / الوصف	يُشير موقع المبنى والمسكن إلى المكان الجغرافي (العنوان) لكل مجموعة من أماكن السكن. وسيتم استخدام هذه البيانات لإدارة عمليات التعداد (للتأكد من حصر جميع أماكن السكن (الطبيعية حسب السجلات) أو للتحقق من الحصول على جميع السجلات وكذلك تُستخدم في نشر البيانات على المستويات الجغرافية المختلفة. عنوان المبنى الذي يقطن فيه الفرد كاملاً حسب ما هو مسجل في السجل على أنه عنوان سكنه (الإمارة، المدينة، المنطقة، المبنى)، في الغالب يكون عبارة عن نص، وقد يكون العنوان الرقمي كما تحدده البلديات (مكاني، عنواني، سينيار) أو حسب ما يتم جمعه في المراكز الإحصائية من خلال مسح تحديث الأطر كما أنه سيتم جمع إحداثيات المبنى وهي عنوان المبنى الذي يقطن فيه الفرد حسب نظام الإحداثيات (x,y) بصيغة نظم المعلومات الجغرافية تبين الأحداث الأفقي (السيني (x) والعمودي (y) الصادي (y)، مثال (55.296249, 25.276987) و تقع دولة الإمارات العربية المتحدة بين خطي طول 57.10 و 51.35 و بين خطي عرض 26.25 و 22.35.
الشمول (الإطار)	جميع أماكن السكن
التصنيفات	كحد أدنى، ينبغي استخدام الإطار التالي للمعيار الجغرافي (للمخرجات): - الامارة - المنطقة / الحي - المنطقة الفرعية (حسب تصنيف الامارة)
المتطلبات المحددة	يجب ترميز جميع عناوين أماكن السكن باستخدام تصنيف الدولة الجغرافي المحدد وعلى الدول استخدام تصنيفاتها الخاصة ومن ثم انتاج مخرجات باستخدام التصنيف المعياري
نطاق القياس	ومن الأهمية بمكان أن يخصص الرمز الجغرافي الملائم لكل مجموعة من أماكن السكن (المعيشة) (إحداثيات الموقع من خلال نظام تحديد المواقع العالمي).
إجراءات المعالجة	اتساق تصنيف المناطق حسب الامارة بالسجل الإحصائي الجغرافي
عدد الطوابق	
التعريف / الوصف	عدد طوابق المبنى الذي يسكن فيه الفرد كما هو في السجلات الإدارية
الشمول (الإطار)	المباني المكونة من ثلاث طوابق فأكثر
التصنيفات	لا يوجد
المتطلبات المحددة	فقط إذا كان نوع المبنى "مبنى متكرر" بنائية"
نطاق القياس	يتم ضم كل من السطح والطوابق تحت الأرض والميزانين والطابق الأرضي إلى عدد الطوابق في المبنى
إجراءات المعالجة	يجب الموازنة بين التصنيفات الموجودة في السجلات الإدارية والتصنيفات الإحصائية ويتم تحديده ببيانات الفرد أو المبنى
رقم عداد الكهرباء للوحدة السكنية	
التعريف / الوصف	رقم تعريفي لعداد المياه أو الكهرباء للوحدة السكنية المسجل فيها الفرد أو رب الأسرة (الكفيل)
الشمول (الإطار)	جميع الوحدات في جميع المناطق
التصنيفات	لا يوجد
المتطلبات المحددة	لا يوجد
نطاق القياس	يتم الربط بين الموقع الجغرافي للمسكن مع محل إقامة الفرد.
إجراءات المعالجة	تصنيف الشقق التابعة للمبنى الواحد أو السكنات العمالية

تابع ،،، جدول رقم (1.2) خصائص المباني والمسكن

نوع الوحدة	
التعريف / الوصف	الوحدة هي مبنى أو جزء من مبنى يتم الوصول إليها عن طريق مدخل خاص بها يفصلها عن المساحة العامة. والوحدة السكنية هي الوحدات الخاصة المشغولة أو المعدة للسكن من قبل عائلة أو أسرة جماعية. وهي مبنى أو جزء من مبنى معد أصلاً لسكن أسرة واحدة، وله باب أو مدخل مستقل أو أكثر من مدخل يؤدي إلى الطريق أو الممر العام دون المرور في وحدة سكنية أخرى، ويتم تحديد نوع الوحدة التي يقطن فيها الفرد حسب الشكل أو الإشغال.
الشمول (الإطار)	جميع الوحدات السكنية
التصنيفات	1 الوحدات السكنية 1.1 الوحدات السكنية الخاصة 1.1.1 الفيلا 2.1.1 الشقة 3.1.1 البيت العربي 2.1 الوحدات السكنية الأخرى 1.2.1 وحدة سكنية شبه دائمة 2.2.1 وحدة سكنية متنقلة 3.2.1 أخرى (حدد) 2 أماكن السكن الجماعية/العامة 1.2 الفنادق والشقق الفندقية وبيوت الضيافة (بيوت تأجير غرف المبيت) وغيرها من بيوت الإقامة (النزل) 2.2 المؤسسات 1.2.2 المستشفيات 2.2.2 المؤسسات الإصلاحية (السجون، والإصلاحيات) 3.2.2 دار المسنين 4.2.2 سكن الطلاب وما شابهه 5.2.2 دور الأيتام 6.2.2 أخرى (بما في ذلك مؤسسات الرعاية طويلة المدى) 3.2 المعسكرات ومسكن العمال 1.3.2 تجمعات العمال 4.2 أخرى (حدد)
المتطلبات المحددة	الربط بين نوع الأسرة ونوع الوحدة السكنية واستخدام الوحدة السكنية
نطاق القياس	تحديد جميع أنواع الوحدات السكنية. يجب الموازنة بين التصنيفات المختلفة الموجودة في السجلات الإدارية لنوع الوحدة السكنية، قد يتطلب الأمر إلى نزول ميداني للمناطق التي ليس بها تسجيل رسمي في السجلات الإدارية كالأماكن النائية والتجمعات، أو الأماكن التي لا تتصل بصورة مباشرة مع السجلات الإدارية
إجراءات المعالجة	الموازنة بين السجلات الإدارية والتصنيفات الإحصائية لاختلاف تصنيف كل إمارة

تابع ،،، جدول رقم (1.2) خصائص المباني والمسكن

استخدام الوحدة	
التعريف / الوصف	غرض من إشغال الوحدة في اليوم المرجعي، وليس بالضرورة الغرض من استخدامها عند إنشائها. حسب أحدث بيان يرد في السجلات الإدارية، بصرف النظر عن الغرض الذي تم من أجله إنشاؤها، وقد يقع استخدام الوحدة ضمن النطاق الخاص) تستخدم للسكن حيث ينام أفراد أسرة أو أسر جماعية (أو النطاق السكني العام)، تستخدم كسكن تنظمه جهة (أو نطاق العمل)، تستخدم كمكان لممارسة الأنشطة الاقتصادية (أو النطاق غير المشغول)، غير مستخدمة حالياً كمكان عمل أو سكن (، وإذا كانت الوحدة خالية، يحدد الاستخدام على أساس الغرض الأصلي من إنشائها.
الشمول (الإطار)	جميع الوحدات السكنية
التصنيفات	1. سكني 2. عمل 3. سكن وعمل 4. استثمار 5. تجاري 6. معسكرات عمالية 7. مساكن عامة 8. أخرى (حدد)
المتطلبات المحددة	الهدف هو جمع بيانات الوحدات السكنية الخاصة المشغولة أو المعدة للشغل من قبل عائلة أو أسرة جماعية أو معسكرات عمال، والسكان المقيمين بصورة طويلة في المساكن العامة كالمستشفيات والفنادق وسكن الطلاب وغيرها من المساكن العامة.
نطاق القياس	من الصعب تحديد فيما إذا كان استخدام الوحدة هو سكن وعمل لذلك يمكن إلغاء هذا البند
إجراءات المعالجة	الربط بين نوع المبنى ونوع الوحدة والغرض من الاستخدام وتبين اختلاف التصنيف حسب كل امانة
عدد الغرف وغرف النوم	
التعريف / الوصف	عدد الغرف بشكل إجمالي وعدد غرف النوم المزودة بسرير وتستخدم للراحة الليلية. وتسمح مساحتها بوضع سرير لشخص بالغ، أي لا تقل مساحتها عن أربعة أمتار مربعة.
الشمول (الإطار)	- الوحدات السكنية - الوحدات السكنية الخاصة الوحدات السكنية الأخرى
التصنيفات	لا يوجد تصنيف
المتطلبات المحددة	يجب أن تحتوي غرفة النوم على سرير واحد على الأقل، وهذا يشمل الأسرة المخصصة للأطفال والرضع.
نطاق القياس	يتم قياس كثافة المسكن على إثرها ويتم عد غرف النوم بشكل مستقل عن عدد الأفراد الذين يستخدمون الغرف، أو عن مساحة الغرف، طالما أنها تلبى متطلبات الحجم المحددة أدناه
إجراءات المعالجة	المقارنة بين نوع الوحدة وعدد غرف النوم لحساب التراوح الأسري

تابع ،،، جدول رقم (1.2) خصائص المباني والمسكن

نوع الحيازة	
التعريف / الوصف	الترتيبات التي تشغل الأسرة المعيشية بموجها كل الوحدة السكنية
الشمول (الإطار)	جميع الوحدات السكنية
التصنيفات	1. ملك 2. إيجار 3. مقابل العمل 4. أخرى (حدد)
المتطلبات المحددة	يتم المقارنة بين سجلات الأملاك، والإيجارات والاتصال بشبكة المياه والكهرباء
نطاق القياس	لا يجب الخلط بين الحيازة وحالة الإشغال (التي تُحدد ما إذا كانت الوحدة مشغولة أو شاغرة).
إجراءات المعالجة	سيتم تقييم مدى الحاجة للنزول الميداني في المناطق التي تكثُر فيها تركيز الأسر الجماعية حسب ما يتم اعتماده من اللجان. التأكد من دقة البيانات في حال كان للفرد أكثر من مسكن وربطها مع بيانات الماء والكهرباء وبيانات العمل.

7.2 قواعد المطابقة بين نوع المبنى ونوع الوحدة السكنية:

تستخدم قواعد المطابقة للربط بين نوع المبنى ونوع الوحدة السكنية فإذا كان نوع المبنى قصر يجب أن يكون نوع الوحدة السكنية قصر وإذا كان نوع المبنى فيلا وجب أن يكون نوع الوحدة السكنية فيلا أو ملحق من فيلا كما موضح في الجدول رقم (2.2) أدناه:

جدول رقم (2.2) أنواع المبنى ونوع الوحدة السكنية

نوع المبنى	نوع الوحدة السكنية
قصر	قصر
فيلا	فيلا / ملحق فيلا
مبنى من طابق واحد	شقة / غرفة أو غرف / مسكن جماعي
مبنى من طابقين	شقة / غرفة أو غرف / مسكن جماعي
مبنى متعدد الطوابق	شقة / غرفة أو غرف / مسكن جماعي
مبنى منشأة/منشآت	غرفة أو غرف / أخرى
بيت عربي	بيت عربي / جزء من بيت عربي
مسكن عام	غرفة أو غرف / مسكن جماعي / أخرى
أخرى (حدد)	شيرة - كرفان - صندوق وغيرها

8.2 قواعد المطابقة بين نوع الوحدة وموقع الوحدة السكنية من المبنى

تعتبر قواعد المطابقة لها أهمية كبيرة للربط بين نوع الوحدة السكنية وموقع الوحدة السكنية فمثلاً إذا كانت نوع الوحدة السكنية شقة فلا بد أن يكون موقع الوحدة السكنية مكون من رقم الوحدة السكنية ورقم الطابق ورقم المبنى ورقم مكاني ، الجدول رقم (3.2) يوضح ذلك.

جدول رقم (3.2) نوع الوحدة وموقع الوحدة السكنية من المبنى

نوع الوحدة السكنية	موقع الوحدة السكنية
شقة	رقم الوحدة السكنية ، رقم الطابق () ، رقم المبنى ، رقم مكاني
فيلا/ملحق فيلا	رقم المبنى ، رقم مكاني
قصر	رقم المبنى ، رقم مكاني
بيت عربي/جزء من بيت عربي	رقم المبنى ، رقم مكاني
الشبرة/صندقة/كرفان	رقم المبنى
غرفة مستقلة	رقم الوحدة السكنية ، رقم المبنى

9.2 سجل الأسر

يعتبر سجل الاسرة سجل مدني يتضمن معلومات خاصة عن الأسرة ويتتبع البيانات المتعلقة حولها، ويعمل نظام سجل الأسرة على تسجيل هوية أفراد الأسرة وعلاقتهم الأسرية ويعتبر كتأكيد على صلة القرابة بينهم لضمان صحة الأنساب وعلى أساس قانون الأسرة، كما أنه يستخدم لحفظ حقوق الأفراد وحمايتهم، يعتبر سجل الأسر كمصدر لتجميع البيانات الإحصائية، ويحتوي سجل الأسر على أمور مثل أنواع الأسر والخصائص التي تشترك بها.

1.9.2 خصائص الأسرة

تتضمن الأسرة مجموعة من الأفراد الذين تربطهم صلة قرابة ويمثلون أسرة معيشية بالكامل أو جزء منها، وتتميز كل أسرة عن غيرها من الأسر وتختلف عنها، إلا أنّ هناك مجموعة من الخصائص كما يوضح الشكل رقم (3.2) والتي تشترك بها جميع الأسر داخل المجتمع الواحد.

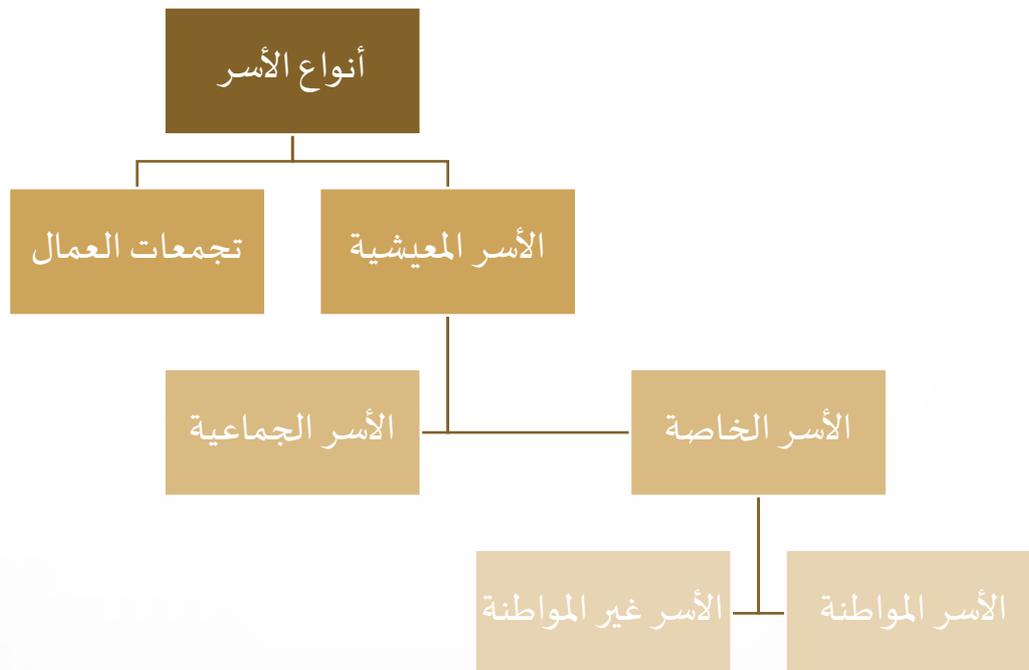
شكل رقم (3.2) خصائص الأسرة

• سواء كانت مواطنة، غير مواطنة أم جماعية	نوع الأسرة
• مجموع الأسر المتواجدة في وحدة سكنية واحدة حيث قد تحتوي الوحدة السكنية على أسرة أو أكثر من أسرة.	عدد أفراد الأسرة
• يكتب اسم الفرد الثلاثي كاملاً مع مراعاة أن يكون الرقم التسلسلي لرب الأسرة هو الرقم 1.	اسم رب الأسرة
• نوع علاقة الفرد برب الأسرة كان يكون من الأقارب أو العمالة أو بدون صلة قرابة	العلاقة برب الأسرة
• رب الأسرة يكون إما ذكر أو أنثى.	النوع
• اسم الدولة التي ينتمي إليها الفرد من الناحية السياسية بصرف النظر عن مكان ولادته، وبالنسبة لمن يحملون أكثر من جنسية تعتبر الجنسية التي دخل الفرد بموجبها للبلاد هي الجنسية التي ينتمي إليها.	الجنسية
• رقم التواصل مع رب الأسرة.	رقم التواصل

2.9.2 أنواع الأسر:

تم تقسيم الأسر إلى نوعين في إمارة عجمان هي الأسر المعيشية وتجمعات العمال كما يوضح الشكل (4.2)

شكل رقم (4.2) أنواع الأسر



تتكون الأسرة المعيشية من فرد أو أكثر يشتركون معاً في المسكن أو في ترتيبات المعيشة أخرى، يكونون فيما بينهم وحدة معيشية واحدة تنفق على احتياجاتها الاستهلاكية من السلع والخدمات ومن الإيراد المتجمع لديها سواء أكان مصدره فرداً واحداً من أفراد الأسرة أم أكثر وقد تربطهم صلة قرابة ويكون لها في هذه الحالة رب أسرة، أو لا تربطهم صلة قرابة، وبالتالي لا يكون لها رب أسرة، وتم تصنيف الأسر المعيشية إلى نوعين:

1. الأسر الخاصة

والتي تتضمن فرد أو جماعة من الأفراد يشتركون معاً في المأكل والسكن، وتتضمن نوعين من الأسر أسرة مواطنة واسرة غير مواطنة، حيث تتكون الأسرة المواطنة من فرد أو مجموعة أفراد من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة يشتركون معاً في ترتيبات المعيشة وتربطهم صلة قرابة، وتعتبر الأسرة مواطنة في حال استوفت الشروط التالية:

- ❖ إذا كان رب الأسرة من مواطن من دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ❖ إذا كانت ربة الأسرة غير إماراتية ولها أولاد إماراتيين مقيمين معها وغير متزوجة من رجل غير إماراتي.
- ❖ إذا كانت ربة الأسرة إماراتية ولديها أولاد إماراتيين من زواج سابق وليس لديها أولاد من الزوج غير الإماراتي.

بينما تتكون الأسرة غير المواطنة من فرد أو مجموعة أفراد من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة يشتركون معاً في ترتيبات المعيشة وتربطهم صلة قرابة، وتعتبر الأسرة غير مواطنة في حال استوفت الشروط التالية:

- ❖ إذا كانت ربة الأسرة غير مواطنة ومتزوجة من رجل غير مواطن ولديها أولاد إماراتيين من زواج سابق.
- ❖ تبقى الأسرة غير مواطنة إذا كانت الزوجة مواطنة ولها أبناء مواطنين وغير مواطنين طالما رئيس الأسرة غير مواطن، وفي حالة كون رئيس الأسرة مواطن من دولة الإمارات تصبح الأسرة مواطنة.

2. الأسر الجماعية

تتكون الأسر الجماعية من مجموعة من الأفراد 2 (فأكثر) بصرف النظر عن جنسياتهم، يشتركون معاً في المسكن، وقد يشتركون في المأكل، ولا تربطهم صلة قرابة عادة، وهي غالباً ما تكون من جنس واحد ذكور أو إناث.

أما تجمعات العمال فتعتبر مجموعة من الأفراد يشتركون بمسكن جماعي و يعملون في نفس المنشأة سواء كانت حكومية أم خاصة ، ولا يتشاركون في المأكل والمشرب ، وفي أغلب الحالات تكون هذه التجمعات مملوكة من قبل جهة العمل أو مستأجرة.

10.2 المراجعة الميدانية والإلكترونية

الهدف من المراجعة هو اكتشاف و تصحيح الأخطاء في الوقت المناسب أثناء العمل الميداني والإلكتروني ، والتأكد من أن قواعد المطابقة الإلكترونية تتوافق مع توجهات العاملين وذلك لضمان الشمول الكامل ودقة البيانات واتساقها ، بالإضافة إلى ضمان الالتزام بالتعليمات والتعاريف الواردة. يتم تكثيف كلا نوعي التدقيق في الأيام القليلة الأولى من كل مرحلة للعثور على الأخطاء الشائعة والمتكررة وإبلاغ جميع الموظفين بها لمنع حدوثها مرة أخرى. عندما تتكرر أخطاء بعض الموظفين ويتضح أنهم لا يعملون، فقد يحتاجون إلى إعادة تدريبهم أو استبدالهم بأخرين.

1.10.2 أساليب عملية المراجعة الميدانية والإلكترونية:

- الأسلوب الأول: يتم عبر مرور ميداني شامل ودقيق لكل الأحياء السكنية ويشمل جميع وحدات العمل، لهدف تغطية كل الأسر والأفراد شخصياً لجمع بيانات دقيقة.
- الأسلوب الثاني: يقتصر بجمع البيانات الأساسية المتعلقة بالفرد من قبل شخص آخر كالمشرف الميداني، حيث يتم مطابقتها بالبيانات المجمع لغرض إجراء تصحيحات إذا لزم الأمر.

1. المراجعة الميدانية والإلكترونية:

الغاية من هذه المراجعة هو لغرض استخلاص بيانات للتأكد من شمولية المباني والوحدات السكنية والأسر المقيمة في منظفة عمل الباحث من:

- استكمال تدقيق جميع الوحدات السكنية والأسر المقيمة فيها.
- متابعة الباحث لسلامة السير حسب الخرائط الجغرافية وذلك وفقاً للأرقام المميزة لقطع الأراضي.
- عند استكمال المراجعة الميدانية في نهاية كل أسبوع يقوم مشرف العمليات بمراجعة بيانات المرور الميداني لغرض التدقيق وإبلاغ الأخطاء المكتشفة للباحث لإجراء تصحيح إذا لزم الأمر.

2. مراجعة أعمال الباحث

من المهم أن يتم عد جميع المباني والأسر والوحدات السكنية في مكان عمل الباحث، وهذا هو المغزى وراء المراجعة الميدانية والإلكترونية.

- يجب ضمان سلامة السير المكاني و المتابعة الإلكترونية للباحث في نطاق عمله و ذلك يتم عن طريق نظام الخرائط الجغرافية. و التأكد من أنه يجمع خصائص الوحدات و ما بداخلها مع احتساب الأسر

وفقاً للتعليمات المفروضة مع الحرص على أن يكون الحصر للوحدات السكنية والأسر بكل موقع كاملاً بدون نسيان أي وحدة أو أسرة.

- من المهم أن تكون البيانات دقيقة و كاملة بدون أي نواقص فيما يخص المبنى و الوحدات السكنية و الأسر.
- تتم مراجعة أعمال المراجعة الميدانية والإلكترونية و تدقيقها من قبل المشرف الميداني و مكتب التدقيق الميداني مع التأكد من أنه لا وجود لأي أخطاء و في حالة وجودها فيجب أن يتم إبلاغ الباحث و ذلك لتصحيحها و ضمان عدم وجود أخطاء أخرى.
- يجب أن يحتوي الحصر على كل الخصائص للوحدات السكنية و الأسر.

3. المراجعة الإلكترونية:

حيث لا تحدث هذه المراجعة غير بعلم الباحث و المشرف الميداني، حيث تكمن أهداف هذه المراجعة في الآتي:

- التأكد من استكمال البيانات الجغرافية، التعريفية و الأرقام المميزة لقطع الأراضي الواقعة في منطقة عمل الباحث.
- التأكد من أن تسلسل أرقام الوحدات السكنية منظم حيث في حالة وجود أي خطأ يتم التصحيح حسب التعليمات.
- وجود إجابة في جميع الحقول الخاصة لكل مبنى ووحدة سكنية، و لكل أسرة أو وجود علامة (/) في حالة عدم التطابق.... الخ.
- تركيز المراجعة على بيانات إحصاء المباني و الوحدات السكنية و الأسر و التحقق من توافق البيانات فيما بينها داخل المبنى / الوحدة السكنية / الأسرة.

11.2 حصر الوحدات السكنية والأسر على مستوى المبنى:

يتم حصر الوحدات السكنية والأسر عن طريق التأكد من نوع المبنى نوع الوحدة السكنية و حصر خصائص الوحدة السكنية والتأكد من الأسر كما مبين أدناه:

- نوع المبنى والذي يمكن أن يكون (قصر، فيلا ، مبنى من طابق واحد ، مبنى من طابقين ، مبنى متكرر ، مبنى منشأة ، بيت عربي ، شجرة ، عشة/صندقة ، مسكن عام) كما يتم التأكد من عدد الطوابق والوحدات السكنية في المبنى.
- نوع الوحدة السكنية محصوراً في (فيلا ، الشقة ، بيت عربي ، قصر ، غرفة مستقلة ، جزء من بيت عربي ، شجرة ، عشة/صندقة ، كرفان).

- حصر خصائص الوحدة السكنية من حيث نوع الوحدة السكنية وموقع الوحدة السكنية (رقم عداد الكهرباء ، رقم المبنى ، رقم مكاني ، رقم قطعة الأرض ، رقم الوحدة السكنية داخل المبنى ، رقم المدخل التعدادي ، مسلسل الوحدة السكنية) بالإضافة إلى نوع استخدام الوحدة (سكني ، عمل ، سكن وعمل ، استثمار ، تجاري ، معسكرات عمالية ، مساكن عامة) ونوع الحيازة للوحدة السكنية (ملك ، إيجار ، إيجار مفروش ، مقابل العمل ، أخرى).
- التأكد من الأسر حسب نوعها وعدد الأفراد بالأسرة حسب النوع والمقيمين إقامة معتادة بالأسرة، كما يتم أيضا التأكد من الأسر الجماعية حسب عدد الأفراد والنوع والجنسية.

12.2 مخرجات سجل المباني والوحدات السكنية والأسر:

تعتبر مخرجات سجل المباني والوحدات السكنية والأسر نتيجة لتحليل بيانات تم جمعها من التعداد السجلي ويتم تحديثها بشكل دوري وعرض بعض منها ضمن إصدارات وتقارير المركز، تتلخص مخرجات سجل المباني والوحدات السكنية والأسر في النقاط التالية:

- توزيع المباني حسب حالة المبنى والمنطقة الجغرافية.
- توزيع المباني حسب النوع والمنطقة الجغرافية.
- توزيع المباني حسب نوع المبنى وعدد الطوابق.
- توزيع المباني حسب نوع المبنى وعدد الطوابق والمنطقة الجغرافية.
- توزيع الوحدات السكنية حسب نوع المبنى والمنطقة الجغرافية.
- توزيع الوحدات السكنية حسب النوع وعدد غرف النوم والأخرى.
- توزيع الوحدات السكنية حسب النوع وعدد الغرف والأخرى والمنطقة الجغرافية.
- توزيع الأسر حسب نوع الأسرة ونوع الأفراد والمنطقة الجغرافية.
- توزيع الأفراد للأسر الإماراتية حسب النوع والجنسية والمنطقة الجغرافية.
- توزيع الأفراد للأسر غير الإماراتية حسب النوع والجنسية والمنطقة الجغرافية.
- توزيع الوحدات السكنية حسب النوع وعدد الغرف والأسر والأفراد والمنطقة الجغرافية.

الفصل الثالث

سجل المنشآت الاقتصادية

يعتبر سجل المنشآت الاقتصادية سجل رسمي يحتوي على بيانات الأعمال المسجلة كوحدات قانونية لدى الجهات الرسمية مثل النشاط الاقتصادي، عدد العاملين، رأس المال، الكيان القانوني... وغيرها. ويحتوي سجل المنشآت الاقتصادية على بيانات الأعمال المسجلة كوحدات قانونية لدى الجهات الرسمية مثل النشاط الاقتصادي، عدد العاملين، رأس المال، الكيان القانوني... وغيرها

1.3 أهداف سجل المنشآت الاقتصادية:

- توفير قاعدة بيانات للمنشآت الاقتصادية المسجلة بالإمارة يمكن تحديثها باستمرار.
- تطوير أطر سحب العينات للمسوح الاقتصادية.
- تعتبر وسيلة فعالة لمساعدة الجمهور على الاستعلام عن الأعمال التجارية أو المؤسسات التجارية و الحصول على المعلومات الكافية عنهم.
- حصر إجمالي الرخص التجارية من مختلف جهات الترخيص في إمارة عجمان.
- تعزيز المستوى الاقتصادي في الدولة وزيادة التنافسية و الريادة في إمارة عجمان.
- من الجانب الاقتصادي، يساهم السجل في توفير المعلومات اللازمة للإحصاءات والبحوث المتعلقة بالأعمال التجارية، مما يساعد على تحسين الوضع الاقتصادي و يسهل عملية اتخاذ القرارات.
- المتابعة الدائمة وإعداد منهجية لرصد التغيرات التي تطرأ على المشروعات والمنشآت الاقتصادية.
- توفير سجل ذو جودة عالية بالمنشآت الاقتصادية يساهم في تنسيق سير العمليات و يحسن جودة النظام الإحصائي في الإمارة.
- اعتباره مصدر موثوق ومرجعاً هاماً يضم جميع العمليات الخاصة بالمنشآت الاقتصادية في الإمارة.

2.3 مصادر بيانات السجل:

يرتبط السجل بعدد من الجهات مثل دائرة التنمية الاقتصادية... وغيرها، حيث أن سجل دائرة التنمية الاقتصادية يتضمن أيضاً المنشآت التي يتم ترخيصها عن طريق دائرة التنمية السياحية وغيرها من الجهات، وبذلك يعتمد السجل على المصادر الرئيسية التي تتضمن المنشآت الاقتصادية وتملك بياناتها، وهي الجهات التالية:

- منطقة عجمان الحرة.
- دائرة التنمية الاقتصادية.
- المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.
- وزارة الموارد البشرية والتوطين.
- مدينة عجمان الإعلامية الحرة.

3.3 جهات التراخيص في إمارة عجمان:

يتوفر في إمارة عجمان عدد من المصادر التي يمكن اللجوء إليها في توفير بيانات إضافية لسجل المنشآت الاقتصادية أو يمكن الاستفادة منها في التحقق من البيانات الواردة من مصادر البيانات المذكورة في الفقرة أعلاه، هذه الجهات توفر الإعتمادات اللازمة والتراخيص للمنشآت حيث تعمل هذه الجهات بشكل متكامل فيما بينها فالمنشآت في قطاع التعليم تأخذ الإعتماد من وزارة التربية والتعليم ثم تتوجه للدائرة المعنية بإصدار الترخيص وهذه الجهات كالتالي:

- منطقة عجمان الحرة.
- القيادة العامة لشرطة عجمان.
- هيئة النقل بعجمان.
- مدينة عجمان الإعلامية الحرة.
- جهاز الرقابة المالية – عجمان.
- وزارة الصحة ووقاية المجتمع .
- شركة عجمان للصرف الصحي.
- الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية.
- غرفة عجمان.
- وزارة الاقتصاد.
- وزارة التربية والتعليم.
- دائرة الأراضي والتنظيم العقاري.
- دائرة الميناء والجمارك.
- دائرة التنمية الاقتصادية.

- دائرة المالية.
- دائرة التنمية السياحية.
- دائرة البلدية والتخطيط.

4.3 أدلة التصنيف المستخدمة في سجل المنشآت الاقتصادية

يتم تصنيف المنشآت وأنشطتها اعتماداً على التصنيف والأدلة المعتمدة دولياً ومحلياً والمعنية بالتصنيفات الاقتصادية، ويعتمد سجل المنشآت الاقتصادية في إمارة عجمان على الأدلة التالية:

- 1- دليل المسح الاقتصادي السنوي 2020.
- 2- التصنيف الموحد للأنشطة الاقتصادية لدول مجلس التعاون.
- 3- التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية التنيق 4 ISIC .

5.3 الشمول

يشمل السجل كل الرخص الصادرة عن جهات الترخيص في إمارة عجمان التي تم ذكرها سابقاً.

6.3 آلية تحديث سجل المنشآت الاقتصادية:

يتم تحديث سجل المنشآت الاقتصادية بشكل مستمر وعلى الأغلب تتم عملية التحديث كل عام بهدف استخدامه في عينة المسوح الاقتصادية السنوية ويتم تحديث السجل بالاستناد إلى المصادر التالية:

- استلام كافة بيانات الرخص التجارية وذلك من خلال الاتصال الإلكتروني من أغلب جهات الترخيص.
- تتبع جميع جهات الترخيص لاستقبال واستلام البيانات المطلوبة.
- بعد استلام البيانات يتم التأكد من تدقيق ومراجعة شمول البيانات.
- في حال اكتشاف أخطاء يجب تصحيحها وذلك من خلال التواصل مع جهات الترخيص لتوفير البيانات الناقصة.
- ربط بيانات سجل المنشآت الاقتصادية مع بيانات المسح الاقتصادي مثل النشاط الاقتصادي وعدد العاملين .
- ترميز الرخص الجديدة بالإضافة إلى الرخص التي تم فيها التغيير وغيرها من الأنشطة الاقتصادية ثم مراجعتها.
- تدقيق جميع البيانات الخاصة بسجل المنشآت الاقتصادية قبل أن يتم تحميلها على النظام الإلكتروني.

- في حال عدم وجود تناسق في البيانات واكتشاف بعض الأخطاء يتم القيام بالتعديلات والتغييرات اللازمة.
- تزويد بوابة الأطر الإحصائية بجميع البيانات لكي يتم استخدامها والنظر فيها من قبل الشركاء الاستراتيجيين.
- توفير ونشر الجداول على الموقع الإلكتروني وأيضا في الكتاب الإحصائي السنوي الخاص بالمركز.

7.3 قواعد مراجعة سجل المنشآت الاقتصادية

يتم مراجعة بيانات سجل المنشآت الاقتصادية والتحقق منها وذلك لضمان جودتها وتوفير بيانات ذات دقة وموثوقية عالية، ونتيجة لذلك يتوفر إطار سليم وفعال لسحب عينات المسوحات الاقتصادية ولا يحتوي على عيوب.

8.3 مخرجات سجل المنشآت الاقتصادية :

نتيجة لتحليل بيانات تم جمعها من السجلات الإدارية والمسوح الاقتصادية تُجمع مخرجات سجل المنشآت الاقتصادية ويتم تحديث هذه المخرجات بشكل دوري وعرضها ضمن إصدارات وتقارير المركز، وتتلخص مخرجات سجل المنشآت الاقتصادية في النقاط التالية:

- 1- إجمالي الرخص حسب النشاط الاقتصادي وجهة الترخيص.
- 2- إجمالي العاملين حسب النشاط الاقتصادي وجهة الترخيص.
- 3- إجمالي الرخص حسب النشاط الاقتصادي والشكل القانوني.
- 4- إجمالي العاملين حسب النشاط الاقتصادي والشكل القانوني.
- 5- إجمالي الرخص حسب النشاط الاقتصادي وفئات عدد العاملين.
- 6- إجمالي الرخص حسب جهة الترخيص وفئات عدد العاملين.
- 7- إجمالي عدد الرخص حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة التخطيطية.
- 8- إجمالي الرخص حسب النشاط الاقتصادي وسنة الترخيص.
- 9- إجمالي عدد الرخص وعدد العاملين حسب النشاط الاقتصادي والسنة.
- 10- إجمالي عدد الرخص وعدد العاملين حسب جهة الترخيص والسنة.
- 11- إجمالي الرخص الجديدة حسب النشاط الاقتصادي وجهة الترخيص.
- 12- إجمالي الرخص الجديدة حسب النشاط الاقتصادي والسنة.
- 13- إجمالي الرخص الجديدة حسب جهة الترخيص والسنة.
- 14- إجمالي العاملين في المنشآت الجديدة حسب النشاط الاقتصادي.

- 15- إجمالي العاملين في المنشآت الجديدة حسب جهة الترخيص.
- 16- عدد الرخص الملغاة حسب جهة الترخيص.
- 17- إجمالي المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الاقتصادي.
- 18- إجمالي العاملين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الاقتصادي.
- 19- فئة مدة بقاء المنشآت فعالة (أعمار المنشآت).
- 20- إجمالي الشركاء حسب الجنسية.
- 21- إجمالي الشركاء حسب النشاط الاقتصادي.

9.3 أهم الطرق لعرض المخرجات ونشرها

تعتبر المخرجات تحليل للبيانات التي يتم جمعها من المسوح الاقتصادية، ومن أهم الطرق لعرض المخرجات على سبيل المثال الكتاب الإحصائي، كتاب المؤشرات، تقارير المسح الاقتصادي، تقرير الناتج المحلي وغيرها ويتم عرض هذه المخرجات بأهم الطرق التالية:

• الكتاب الإحصائي

يُعتمد في الكتاب الإحصائي على تجميع معظم البيانات والمعلومات الإحصائية الخاصة بالإمارة، ويتضمن بيانات ومعلومات إحصائية شاملة لمختلف الجهات الحكومية المحلية والاتحادية وغيرها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

• كتاب المؤشرات

يعكس كتاب المؤشرات الإحصائية صورة شاملة لكل أوجه التنمية في إمارة عجمان خلال الفترات المختلفة في العديد من القطاعات والأنشطة الاقتصادية، والصناعية، والاجتماعية والسكانية، والزراعية والبيئية وغيرها من المجالات، ويحتوي الكتاب على البيانات الموجودة في الكتاب الإحصائي ولكن على شكل مؤشرات.

• تقارير المسح الاقتصادي

يعتبر المسح الاقتصادي من المسوحات الهامة التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي وتشغيل الأيدي العاملة، ونظراً لهذه الأهمية يجري مركز عجمان للإحصاء والتنافسية مسحاً سنوياً للمنشآت العاملة في الأنشطة الاقتصادية وهي أنشطة قطاع الصناعة التحويلية، أنشطة قطاع التجارة الداخلية، أنشطة قطاع الخدمات، أنشطة قطاع الإنشاءات، أنشطة قطاع النقل والتخزين وأنشطة قطاع المالية، وتبرز أهمية هذه المسوحات في توفير مجموعة من البيانات والمؤشرات الهامة كقيمة الإنتاج الإجمالي، قيمة

الاستهلاك الوسيط، القيمة المضافة وإجمالي التكوين الرأسمالي للأنشطة التي تساعد صانعي القرار في وضع الخطط ورسم السياسات الاقتصادية.

● تقرير الناتج المحلي

يعتبر الناتج المحلي الإقليمي (الناتج على مستوى الإمارة) والمؤشرات الإحصائية الاقتصادية الرئيسية على مستوى الإمارة من أكثر المؤشرات حيوية وأهمية وذلك كون هذه المؤشرات تسهم في تعزيز السياسات التنموية الإقليمية من خلال إبراز مراكز الضعف والقوة في كل إمارة والذي من شأنه تدعيم إتخاذ تدابير سياسات ومبادرات اقتصادية مثل الإستثمار في البنية التحتية ودعم الإستثمار في المؤسسات العامة، ويعتبر مؤشر الناتج المحلي الإجمالي المصدر الرئيسي لقياس أداء الاقتصاد في الإمارة. لذا اعتمد المركز على إعداد تقدير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في إمارة عجمان وذلك إستناداً على نتائج المسوحات الاقتصادية الميدانية والبيانات السجلية إستناداً على مبادئ واضحة ومحددة أعدت لقياس مختلف المؤشرات التي تسهم في تقدير القيمة المضافة مراعيةً التجارب الدولية المعتمدة في مجال احتساب وتقدير الناتج للأقاليم والمدن.

● الخرائط التفاعلية

تنقسم الخرائط التفاعلية إلى قسمين :

● تقسيم خريطة عجمان حسب القطاع

تعرض تلك الأدوات المؤشرات الإحصائية لتعداد عجمان 2017 بصورة تفاعلية على هيئة رسومات بيانية وخرائط موضوعية (مصنفة حسب الموضوع) قابلة للتخصيص لتتناسب مع احتياجات المستخدم المختلفة على مستوى تقسيمات القطاعات الجغرافية لإمارة عجمان.

● تقسيم خريطة عجمان حسب المناطق

تعرض تلك الأدوات المؤشرات الإحصائية لتعداد عجمان 2017 بصورة تفاعلية على هيئة رسومات بيانية وخرائط موضوعية (مصنفة حسب الموضوع) قابلة للتخصيص لتتناسب مع احتياجات المستخدم المختلفة على مستوى المناطق الجغرافية المختلفة لإمارة عجمان.

المراجع

- دليل الأطر الإحصائية – مركز دبي للإحصاء (2020).
<https://www.dsc.gov.ae/StatisticalManuals/a9.pdf>
- معجم المصطلحات المستخدمة - مركز عجمان للإحصاء والتنافسية (2020).
<https://scc.ajman.ae/sites/default/files/publications/DictionaryOfTerms.pdf>
- دليل التعاريف والمصطلحات للتعداد السجلي – مركز عجمان للإحصاء والتنافسية (2020).
https://scc.ajman.ae/sites/default/files/publications/Census_2020_Classifications_0.pdf
- مقرر القانون التجاري – الدكتور مهند ضمرة (2013).
http://www.ascasociety.org/UploadFiles/2017/IACPA_Regulations/KSA/.pdf
- كتاب المؤشرات العامة في إمارة عجمان 2020- مركز عجمان للإحصاء والتنافسية.
<https://scc.ajman.ae/sites/default/files/publications/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9%20%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D8%B9%D8%AC%D9%85%D8%A7%D9%86%202020.pdf>
- مسح الأنشطة الاقتصادية في إمارة عجمان 2019 – مركز عجمان للإحصاء والتنافسية.
[Economic activities-04 \(ajman.ae\)](https://scc.ajman.ae/sites/default/files/publications/Economic%20activities-04%20(ajman.ae).pdf)
- دليل المعايير الوطنية للبيانات الإحصائية- المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.
https://fcsc.gov.ae/_layouts/download.aspx?SourceUrl=/Lists/QG_Data/Attachments/26/Stat%20Classification%20manual%20final%20V12%20-ar.pdf
- سجل الأعمال التجارية – مركز عجمان للإحصاء و التنافسية.
- المسح الاقتصادي – قواعد التدقيق المكتبي – مركز عجمان للإحصاء والتنافسية (2020).
- تقرير الناتج المحلي في إمارة عجمان لعام 2021 – مركز عجمان للإحصاء والتنافسية.
- Eurostat –Business registers (2010)
<https://ec.europa.eu/eurostat/ramon/statmanuals/files/KS-32-10-216-EN-C-EN.pdf>